

إشكالية تعدد مناهج واتجاهات البحث في اللسانيات الجنائية عند اللغويين العرب وحلولها

The problem of the multiplicity of research approaches and trends in forensic linguistics among Arab linguists and their solutions

ط.د. نبيل قدوج^{*} (1)

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02 - الجزائر

البريد الإلكتروني: na.gueddoudj@univ-setif2.dz

أ.د. خالد هدنة (2)

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02 - الجزائر

البريد الإلكتروني: K.hedna@univ-setif2.dz

مخبر التداولية واستراتيجيات الخطاب

تاريخ النشر: 2026-06-09

تاريخ القبول: 2026-06-07

تاريخ الإرسال: 2026-05-12

الملخص:

مرّت اللسانيات الجنائية كغيرها من العلوم البيئية بمراحل تطورية أرست لها تكاملاً منهجياً وتطبيقياً مع ميدان القانون والقضاء عند الغرب، خاصة فيما تعلق بالتحقيقات في الجرائم التي تكون اللغة أحد أركان وقائعها، مقابل ذلك يتبدى قصور واضح في رهن التعامل مع مناهجها وتطبيقاتها عربياً رغم عديد الدراسات التي يتزايد عددها في السنوات الأخيرة، ما يجعل تشخيص أزمة التلقي والتطبيق المنهجي والميداني لهذا العلم والبحث عن حلول ناجعة تفعل بحوثه وتطبيقاته الميدانية في العالم العربي ضرورة حتمية لدى الخبراء والباحثين العرب، وهو ما يتغياها هذا البحث من خلال وصف وتحليل أبرز الدراسات التي تناولت هذا الحقل في العالم العربي تاريخياً وموضوعياً آنياً، وأزمة تعدد الاتجاهات المنهجية التي طبعتها، ومحاولة تقديم حلول حاسمة لتفعيل دور هذا العلم في الوطن العربي والاستفادة القصوى من تطبيقاته في مختلف قضايا جهاز العدالة.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات الجنائية، المنهج، الأزمة، الاتجاهات، الحلول.

Abstract:

Forensic linguistics, like other interdisciplinary sciences, has gone through developmental stages that have made its applications and integrations with the field of law and the judiciary constantly advance in the West, especially with regard to investigations into crimes in which language is one of the pillars of their facts. In contrast, there is a clear deficiency in the current approach to its methods and applications in the Arab world, despite the many studies whose number has been increasing in recent years Which makes diagnosing the crisis of reception and the systematic and field application of this science and searching for effective solutions that activate its research and field applications in the Arab world an inevitable necessity for Arab experts and researchers, which is what this research seeks by describing and analyzing the most prominent studies that dealt with this field in the Arab world historically and objectively in real time, and the crisis of the multiplicity of methodological trends that characterized it And trying to provide decisive solutions to activate the role of this science in the Arab world and make the most of its applications in various issues of the justice system.

Keywords: forensic linguistics, approach, crisis, trends, solutions.

مقدمة:

انبرى الخبراء اللغويون في أواخر القرن العشرين، وبداية القرن الحالي إلى سبر أغوار ميدان القانون والقضاء وتحقيقات الجرائم في شكل دراسات لغوية تطبيقية تبدى على إثرها علم قائم بذاته يختص بدراسة نصوص وخطابات هذا الميدان الكتابية والصوتية أطلق عليه اللسانيات الجنائية، هذا العلم الذي تتطور دراسته وتطبيقاته المنهجية في البيئة الغربية بشكل متسارع، وتظهر تجليات الاستعانة به في الأوساط الأكاديمية والأمنية والقضائية، نظرا لنجاح العديد من الدراسات التطبيقية المستندة إلى تحليل منهجي مرن ومتنوع يتناول معظم قضايا الجرائم والوقائع اللغوية فيها منذ أول دراسة فعلية لـ "جان سفارتيك" (1968)، مرورًا بعدة بحوث ساهمت في الاعتراف بهذا العلم في مختلف البيئات الغربية، وصولاً إلى صورتها البيئية الحالية، من خلال التنوع والتكامل الذي يطبع مناهجها مع مختلف تطبيقات العلوم الإنسانية والاجتماعية وحتى التقنية.

مقابل هذا التطور والمرونة المنهجية، تواجه اللسانيات الجنائية في الوطن العربي خلا منهجياً واضحاً أكدته معظم الدراسات في هذا الجانب، إذ حاول أصحابها رصد مكان غربة هذا العلم في أوساطنا الأكاديمية والأمنية والقضائية مقابل محاولة تقديم بعض الحلول الاجرائية والمؤسسية، غير أنها لم تغير من واقع الحال كثيراً، ما يجعلنا نتساءل: هل وضعت الدراسات العربية اليد على الخلل الحقيقي وراء قصور التلقي المنهجي العربي للسانيات الجنائية والتطبيق الميداني لمفاهيمها وتجلياتها؟ وما الحلول لتجاوز ذلك؟.

للإجابة على هذه الإشكالية، سننتهج الوصف والتحليل في عرض حال التلقي العربي لمفاهيم وتطبيقات علم اللسانيات الجنائية، ومحاولة تقييم نجاعة هذه الدراسات العربية التي سارت وفق اتجاهات مختلفة ومتفرقة، مع النزوع إلى تقديم حلول منهجية رصينة تمثل قاعدة إجرائية للنهوض بهذا العالم في العالم العربي.

2. في مفهوم اللسانيات الجنائية ومناهجها:

1.2. اللسانيات الجنائية: مفهومها، نشأتها ومجالاتها

أ- الاصطلاح الإسمي:

أمام تنوع مسارات وميادين العلم الذي يدرس منطوق اللغة ومكتوبها في نصوص القانون والقضاء والتحقيقات والجرائم برزت جدلية التسمية الأنسب له، فظهرت اصطلاحات عامة أطلقت عليه (علم اللغة القضائي، علم اللغة الشرعي، اللسانيات القضائية، علم اللغة الجنائي، اللسانيات الجنائية)، غير أن التسمية أكثر إقناعاً حسبنا هي اللسانيات الجنائية، والتي تبناها عدد الباحثين الذين من أبرزهم الدكتور "صالح بن فهد العصيمي"، مسوغاً ذلك بأن كلمة Forensic تعني جنائي لا قضائي، ووجود كلمتي law (قانون)، و legal (القضاء)، وعدم استعمالهما في المصطلح الإنجليزي، كما أن المسمى لو قصد اللسانيات القضائية أو القانونية لقال: (law linguistics / legal linguistics) مردفاً أن حدود المصطلح حسبه تسع جميع المجالات، لا الجنائيات وحدها¹، وهذا ما يجعل مصطلح اللسانيات الجنائية أنسب ما يمثل هذا العلم.

ب- تعريف اللسانيات الجنائية:

تتفق معظم التعريفات على أن اللسانيات الجنائية علم حديث يتفرع من اللسانيات التطبيقية، غير أنها تختلف في بعض الموضوعات التطبيقية التي تشغل عليها مناهج هذا الحقل. عند العرب يعرفها "عنتر صليحي عبد اللاه" بأنها: "العلم الذي يُعنى بتطبيق نظريات علم اللغة على القضايا الجنائية من أجل المساعدة في نفي أو إثبات الأدلة"².

وذكر "بعلبكي" في ترجمته للمصطلح الإنجليزي (Forensic linguistics) بعلم اللغة القضائي فعرّفه بأنه: "فرع من اللغة يستخدم الوسائل اللغوية للتحقيق الجنائي في الجرائم الذاتية التي يعد الاستخدام اللغوي بعضاً من أدلتها"³.

أما عند الغربيين فنجد مثلاً تعريف "آشر، Asher" لها بأنها: "فرع من فروع علم اللغة التطبيقي وهو علم يقوم على دراسة وتحليل وقياس البيانات اللغوية المصاحبة لوقوع الجريمة بهدف تحديد هوية الجاني أو المتهم"⁴. ويعرفها "كوبوسوف، Kuposov" بأنها: "العلم القائم على دراسة النصوص التحريرية والشفاهية ذات الصلة بالجرائم والخلافات القانونية أو المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي أو ما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفية إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين المتخصصين على السواء"⁵.

ج- النشأة:

➤ عند الغرب:

تتفق أغلب الآراء على أن البيئة الغربية كانت مهد علم اللسانيات الجنائية في نشأته، من خلال استخدام المصطلح لأول مرة على يد الخبير اللغوي "جان سفارتييفيك، Jean Svartivic" (1968)، في دراسة نشرها حول أقوال شخص يدعى "تيموثي جون إيفاتز" والذي أُدين بقتل زوجته وابنته وحُكم عليه بالإعدام، وبعد ثلاث سنوات من تنفيذ الحكم أعاد سفارتييفيك تحليل إفادته وأقواله، فلاحظ: "وجود علامات أسلوبية مختلفة بين التصريح الأساسي الذي اعترف فيه بقتل زوجته وابنته وتصريحاته الأخرى، إذ أقام سفارتييفيك تحليله على تحليل الأفعال الإسنادية في التراكيب الفعلية التي يكون الفاعل فيها ظاهراً أو مستترا مرتبطاً بتركيب فعل آخر في نصوص التصريحات الأخرى، وخلص سفارتييفيك في الأخير إلى أن "إيفاتز" يبقي المسند إليه مستتراً، مما يشير إلى محاولة إخفاء الفاعل الحقيقي للجريمة"⁶، هذا التحليل قاد القضاء إلى إعادة فتح القضية، ما منح إيفاتز على إثر ذلك العفو بعد وفاته، عندما تبين أن جاره المدعو "كريستي" هو القاتل الحقيقي.

هذه الدراسة كانت الأولى من نوعها في تفاعل علوم اللسان مع الحقل القضائي والقانوني وإرساء مفهوم "اللسانيات الجنائية"، ليشهد العالم بعدها "دراسات لـ" روجر شوي" وزملائه من علماء اللغة الأمريكيين في مطلع ثمانينيات القرن العشرين وضعت اللبنة الأساسية لعلم اللغة الجنائي، وقد عالجت تلك الدراسات الكثير من المجالات الجنائية والنزاعات المدنية التي تكون اللغة جزءاً من البيانات المتاحة لها أو كلها"⁷.

بناءً على أهمية البحوث اللسانية الجنائية والاعتراف المتزايد بفعالية هذا العلم، تأسست مكاتب تحقيق (كما هو الحال في أمريكا)، ووظفت آليات ومناهج هذا العلم في أستراليا وبريطانيا، وأقيمت الندوات العلمية الأكاديمية (جامعة بيرمنغهام على سبيل المثال)، وتم وضع برامج للماجستير ومراكز بحث متخصصة في هذا المجال للنهل الناجع منه.

➤ عند العرب:

بصرف النظر عن الأبحاث التي تلتقي وموضوعات اللسانيات الجنائية من دون دراية أصحابها، والتي ميزت بعض دراسات القرون الأولى لما بعد الهجرة إلى غاية أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، نجد أولى المحاولات المنهجية للإفادة من روافد علم اللسانيات الجنائية المعاصر في البيئة العربية على يد الباحث السوري الدكتور "مازن الوعر"، من خلال ترجمته لبحث بعنوان "اللسانيات ودورها في التحقيقات والقوانين الجنائية"⁸ لـ (روجر شوي)، نُشر في مجلة التواصل اللساني (1991) لينال هذا العمل الريادة المنهجية في العالم العربي، تلاه منجز علمي آخر للدكتور "ناصر الحقباني" ترجم فيه كتاب الخبير اللساني الجنائي "جون أولسون" (2008) بعنوان "علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون"⁹، لتبرز دراسة الدكتور عبد المجيد الطيب عمر كأول مؤلف يتجاوز الترجمة إلى تقديم دراسة تاريخية تعريفية بهذا العلم بعنوان "علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته"¹⁰ (2009).

د- موضوعات اللسانيات الجنائية ومجالاتها:

يعالج هذا العلم موضوعات عدة تتمثل في: "رسائل التهديد المكتوبة والمنطوقة ورسائل الانتحار ورسائل طلبات الفدية وإفادات المتهمين والشهود ورجال الشرطة وخطابات الإرهابيين، وإثبات هوية المتحدث (أصل التأليف) وكشف السرقات النصية والبصمة الصوتية واللغوية، وجرائم الابتزاز الإلكتروني، والسب والقذف، والتشهير والرسائل المحرصة على الكراهية والعنف، والإفادات الأخيرة للمحكومين بالإعدام، ولغة القانون والوثائق القانونية والتفاعل الخطابي داخل المحكمة، وشهادات الخبراء اللغويين في قاعات المحاكم..."¹¹.

أما عن مجالات هذا العلم، وقبل أن نفصل في تطبيقاتها المنهجية لاحقاً، فنحسبها ذكراً كآلاتي: إثبات هوية المتحدث، علم الأسلوب الجنائي، علم اللهجات، علم النفس الجنائي، علم الأصوات الجنائي.

2.2 مناهج التحليل في اللسانيات الجنائية وآلياتها:

عند الخوض فيما تركز عليه اللسانيات الجنائية من روافد منهجية تبرز مسلمة قوامها تفرع هذا الحقل من علم اللغة التطبيقي، والذي يشكل بدوره ميداناً تطبيقياً لنظريات ومناهج اللسانيات العامة، على إثر ذلك حري بنا أولاً أن نعرف بالمفهوم العام للمناهج، ونذكر أبرزها في الدراسات اللغوية، لنفصل في الأخير في تجليات دراسات اللسانيات الجنائية من خلالها.

أ- في مفهوم المنهج:

- لغة:

"كلمة المنهج مأخوذة من الفعل (نَهَجَ، يَنْهَجُ، نَهْجًا)، وقد ورد في المعجم الوجيز (مادة نهج) نهج الطريق نهجًا: وضح واستبان، ونهج الطريق: بيّنه وسلكه، ونهج نهج فلان: سلك مسلكه، واستنهج سبيل فلان: سلك مسلكه، والمنهاج: الطريق الواضح والخطة المرسومة، ومنه منهاج الدراسة ومنهاج التعليم ونحوهما، والمنهاج جمعه منهاج"¹².

- اصطلاحاً:

يعرفه علي معمر عبد المؤمن بأنه "أسلوب منظم أو خطة أو استراتيجية تستند إلى مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات التي تقيد في تحقيق أهداف البحث، باتخاذ منهج علمي يتميز بجمع المعلومات والوقائع عن طريق الملاحظة العلمية الموضوعية والمنظمة"¹³.

عموماً يمكن تقديم تعريف اصطلاحى للمنهج بأنه "مجموعة القواعد العامة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، إنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة أو الوصول لتحقيق الغاية المراد الوصول إليها"¹⁴.

ب- مناهج البحث في اللغة:

تتنوع ميادين الدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، وتختلف أهدافها، ما يجعلها تتقاطع مع مناهج البحث العلمي بشكل أو بآخر في كل مرة، إذ يستند الباحث إلى المنهج المناسب ويسير وفق آلياته وضوابطه قصد تحقيق الفائدة

القصوى من دراسته، وهي الغاية من اعتماد مناهج البحث التي نذكر أبرزها فيما يلي: المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج المعياري، المنهج الوصفي، المنهج النقابي.

انشطار ميادين الدراسات اللغوية إلى فروع متجزئة جعل الكثير من الباحثين وعلى رأسهم "تمام حسان" يلحقون بعض الآليات التي تقوم عليها بمرتبة مناهج فرعية تساعد الباحث في تدقيق خطوات الدراسة المتتالية، قصد الالتزام بتحليل لغوي يعالج الموضوع بصورة معمقة. يقول تمام حسان في هذا الصدد: "يمكن دراسة المادة اللغوية عن طريق مجموعة من الطرق المساندة والتقنيات المترابطة، والأنظمة اللغوية كالنظام الأصواتي والتشكلي والصرفي والنحوي وهلم جرا"¹⁵، ليعلم بعدها آليات التحليل القائمة على دراسة المستويات اللغوية على أنها مناهج بحثية في اللغة، وأسمائها: "منهج الأصوات، منهج النحو، منهج المعجم، منهج الدلالة، منهج التشكيل الصوتي، منهج الصرف، مخصصا لكل منها مبحثا في كتابه"¹⁶، كما تبرز الدراسة التداولية والتوليدية التحويلية والدراسات النفسية كآليات منهجية معاصرة تسهم في إثراء البحوث اللغوية التطبيقية وقضاياها.

ج- البنية المنهجية في اللسانيات الجنائية:

السمة الاستثمارية التوظيفية التي تتسم بها اللسانيات التطبيقية في نهجها من جميع العلوم والمعارف التي يمكن الاستفادة منها في معالجة الظواهر اللغوية، تنعكس على اللسانيات الجنائية في اعتمادها على قائمة مفتوحة من المناهج والعلوم البينية التي من شأنها معالجة المشكلات اللغوية في سياق خطاب العدالة بشقيه القانوني والقضائي، "فما هو جدير بالملاحظة هو أن اللسانيات القضائية لا تقتيد بمنهجية واحدة بل تركز على مجموعة علوم في تحليلاتها"¹⁷، هو إذن علم متعدد الروافد منهجيا، ومتعدد الموضوعات والتفرعات، فمشكلاته اللغوية التي تقع في السياق القانوني التشريعي والقضائي وسياق التحقيقات الجنائية متشعبة وتحتاج إلى أكثر من منهج علمي (لساني وغير لساني) لمعالجتها، ما فرض على هذا الحقل أن يتصف بالفعالية الوظيفية، إذ ينتقي الخبير اللغوي فيه ما يراه مناسباً لحل مشكلة لغوية ما، بالتالي لا ينضبط هذا العلم بضابطة أو نظرية ثابتة، بل هو علم له منهج حق وصفه بالبراغماتي (بالمعنى الفلسفي)، لأنه يسعى إلى النفع من المناهج، في أخذ معطياتها وتوظيفها والانتفاع بها لحل المسائل المرتبطة باللغة قانونيا وقضائيا وجنائيا.

د- تطبيقات مناهج البحث اللغوي في اللسانيات الجنائية:

مما لا شك فيه أن ما يكتب في الحقل القانوني من محاضر تحقيق وقوانين ونصوص أحكام قضائية ينم عن تفكير لغوي لساني يستند إلى منهج معين أو مناهج عدة، سواء بشكل واعٍ أو غير واعٍ، ما يجعل القول بأن ما ينطبق على اللسانيات النظرية والتطبيقية من آليات منهجية، نجد له حضورا جليا في الحقل اللغوي القانوني الجنائي على الشكل الآتي:

➤ المنهج التاريخي في اللسانيات الجنائية:

يقر الكثير من أهل القانون الملمين بعلوم اللغة ومناهجها بأهمية المنهج التاريخي في الدراسات الجنائية والقانونية، ما يعرف بعلم تأريخ القانون والذي يعني: "الدراسة التي تعنى بنشوء وتطور النظم القانونية ومصادر القانون السابقة ومدى تأثيرها على مصادر وضع القانون الوضعي"¹⁸.

وبما أن لغة القانون أحد مكوني علم اللسانيات الجنائية إلى جانب لغة القضاء، فتجلي المنهج التاريخي فيه يعني استثمارا منهجيا لحقل اللسانيات الجنائية فيه، تماما كما هو الحال عليه في اللسانيات العامة وتطبيقاتها وتبنيها للمنهج التاريخي في قسم من دراستها.

➤ المنهج المقارن في اللسانيات الجنائية:

لغة القانون والقضاء (كما في اللسانيات النظرية) تستند إلى مقارنة النصوص في حل كثير من مشكلاتها، فيستعمل المحقق آلية المقارنة ليحدد هوية مؤلف حين يقارن أسلوب كتاباته، أو بأساليب لمتهمين آخرين، كما تبرز الدراسة القانونية المقارنة كفعل منهجي يميز اللسانيات الجنائية، ويرصد القانون المقارن علاقة التشابه أو الاختلاف بين قانونين أو أكثر.

➤ المنهج المعياري في اللسانيات الجنائية:

تنطلق اللغة من قواعد نحوية وصرفية وإملائية تمثل الرافد المنهجي المعياري الذي تقوم عليه الدراسات التحليلية اللغوية، ذات المنهج نجد له حضورا صارما في اللسانيات الجنائية، من خلال القوانين التي تضع القواعد مشتقة من بنية المجتمع وسياقاته، هذه القواعد التي يستند إليها رجال الشرطة والمحققون والقضاة في أداء مهامهم، نظرا لاتصافها بالإلزام، ما يجعل علم اللسانيات الجنائية ينتهج المعيارية في حل كثير من مشكلاته.

➤ المنهج الوصفي في اللسانيات الجنائية:

يقوم هذا المنهج على وصف الظواهر والمشكلات اللغوية آنيا، وفي معزل عن التغيرات التاريخية، وكثير من القضايا اللغوية التي تطرح على المحققين تستند دراسة ملاساتها إلى وصف لغة الجاني وتحليلها آنيا، واستنباط الأحكام على إثرها، حين يتعلق الأمر باعترافات مباشرة تحمل كافة الأدلة من طرف المجرمين أو تسجيلات صوتية تبرز كافة ملامح قضية ما وغيرها.

➤ المنهج التقابلي في اللسانيات الجنائية:

يبرز استثمار هذا المنهج جليا في استعانة الخبير اللغوي باللسانيات التعليمية، واتقانه لمختلف اللغات واللهجات حتى يتمكن من مقابلة النصوص المكتوبة بأكثر من لغة، لدراسة الاختلافات والتشابهات بين لغة المشتبه فيهم من الأفراد المشكلين لشبكات دولية يتحدث المنتمون إليها أكثر من لغة.

ه- مناهج اللسانيات الجنائية من خلال موضوعاتها ومجالاتها:

ينشطر علم اللسانيات الجنائية إلى موضوعات ومجالات عدة تقوم عليها أسسه، فكل مجال منه يركز على منهج بيني أو مجموعة من المناهج، وقد يرفد المنهج بالمقابل مجالا لسانيا جنائيا أو أكثر لتحقيق الاستثمار الأمثل في مفاهيم هذا الحقل العلمي، وهذه المناهج متمثلة في:

➤ منهج تحليل الأدلة اللغوية من خلال مستويات اللغة:

تتنوع الأدلة اللغوية وتختلف اختلافا يجعل دراستها تتطلب تغييرا في المستوى اللغوي المعتمد في ذلك كل مرة، ويمكن حصر هذه المستويات فيما يلي:

■ **المستوى الصوتي:** يقودنا هذا المنهج إلى ما يعرف في اللسانيات الجنائية بعلم الأصوات الجنائي، والذي يستخدم نظريات علم الأصوات في الوصول إلى دلائل الاختلاف اللهجي، والبصمة الصوتية، والنزاع على العلامات التجارية وبالتالي إثبات هوية المتحدث بطريقته: "السمع العادي، واستخدام التقنيات الحديثة ووسائل التحليل الصوتي التقني"¹⁹.

■ **المستوى الصرفي:** يبرز هذا المستوى من الكشف عن الجرائم، في دلالات بعض أجزاء الكلمات حين يتعلق الأمر بالملكية الفكرية، والعلامات التجارية، وكمثال عن ذلك: "مقاضاة شركة (Mc donalds) لشركة كواليتي إنز إنترناشونال التي أطلقت سلسلة تابعة لها اسم (Mc sleep) سنة 1978 مقدمة في مرافعاتها مجموعة من الدلائل التي ساهمت في فوزها بالقضية"²⁰.

■ **المستوى النحوي:** يظهر تأثير هذا المنهج في التلاعب النحوي الذي يميز عديد القضايا الخاصة بالبيانات والمواثيق، فنذكر منها تأثير التكرير في كلمة "الأراضي"، حين أذاع مجلس الأمن الدولي قرارا بتاريخ 22 نوفمبر 1969 بشأن الصراع العربي الإسرائيلي آنذاك حول القضية الفلسطينية وجاء في نص البيان: "إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط... ويُستوجب تطبيق المبادئ التالية: انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي دخلتها"²¹. حذف الألف واللام هنا جعل خبراء اللغة يشيرون إلى تلاعب نحوي لغوي يفيد التبعيض لا العموم، لأن إلزام الانسحاب يختص ببعض من الأراضي فقط لا جميعها، ما جعل اللغة هنا سلاحا فعالا لتحديد مصير أسود لشعب كامل.

■ **المستوى المعجمي:** دور الخبير اللغوي في هذا المنهج مهم جدا، من خلال فك شفرات بعض الكلمات واستخلاص معانيها، فنجد مثلا كلمات مشفرة يستعملها رجال العصابات والإرهابيون لتمرير رسائل تواصلية بينها، ومن أمثلة ذلك "تحقيقات (FBI) حول مشتبه به من العراق قبض عليه بتهمة غسيل أموال من أجل شراء صاروخ محمول على الكتف لاستخدامه في مهمة اغتيال السفير الباكستاني، ومسوغ هذه التهمة هو ورود اسمه في دفتر عناوين معسكر تدريب للإرهابيين شمال العراق، إذ أُشير إليه بكلمة "القائد"، ليتبين بعدها من خلال التحقيق في سياقها أنها كتبت باللغة الكردية، ولا تمت للمتهم بأية صلة، فأُسقطت عنه تهمة المشاركة في عمل إرهابي"²².

تمثل الدراسة اللغوية الجنائية بمراعاة المستويات اللغوية (الصرفي، النحوي، الصوتي، المعجمي) عاملا منهجيا مهما في حل الكثير من القضايا الجنائية المستعصية، واستثمارها من طرف الخبير اللغوي عند الحاجة إليها يفضي إلى تحقيق الهدف المنشود من التحقيقات في كل مرة.

➤ علم الأسلوب الجنائي:

يقوم هذا المنهج على سعي الخبير اللغوي إلى تحقيق هوية مؤلف نص ما، "وهذا الاجراء يتم من خلال مقارنة نماذج وعينات في النصوص معلوم صحة نسبتها للمتهم مع النص موضوع التساؤل"²³، فأسلوب المتهم في تأليفه هو من يحدد تطابق النصوص المقارنة من عدمه، وبالتالي براءة المتهم من إدانته.

➤ **منهج تحليل الخطاب:**

"هو إظهار كل جزء من الكلام المنطوق أو المكتوب من خلال الشرح والتفسير والتأويل، تستخدم فيه آليات الهيرمينوطيقا والسيمايا"²⁴، ويعتمد الخبير اللغوي هنا إلى تحليل بعض الكلمات والعبارات المفتاحية التي تتدرج في أجوبة المتهم، وتدل بطريقة أو بأخرى على ملابسات جانبية قد تحيط بالجريمة، كموافقة المتهم على ارتكاب الجريمة إراديا، أو دفعه إليها بالقوة أو محاولة معرفة وجود شركاء له فيها من عدمه وغيرها، "والعامل الرئيسي في الوصول إلى حقائق تغيب عن هذه التساؤلات هو استعمال المتهم لضمائر "أنا" و"نحن" وأجوبة مقتضبة مثل "نعم" و"آه"، وتحليل مراد قائدها من استعمالها"²⁵.

➤ **علم اللهجات:**

يتقاطع هذا المنهج مع اللسانيات الاجتماعية، إذ يمثل أحد فروعها، فهو "يهدف إلى دراسة اللهجات بطريقة منهجية بالاستناد إلى معلومات أنثروبولوجية وجغرافية، يسهم هذا الفرع في تحديد المنطقة الجغرافية أو البيئة التي ينتمي إليها المجرم"²⁶، فمن المجرمين من يمتنعون عن الإفصاح عن هويتهم أو منطقتهم التي ينتمون إليها لسبب أو لآخر، فيتدخل الخبير اللغوي الملم باللهجات المتوزعة على مختلف المناطق الجغرافية ليساعد المحققين في تحديد هوية الجاني والرقعة الجغرافية التي ينتمي إليها، من خلال تحديد طبيعة لهجته.

➤ **علم النفس الجنائي:**

في هذا المنهج تقاطع بين المعاينة النفسية للمتهم وتحليل الخبير اللغوي الذي يدرس الملابسات اللغوية بناء على التقرير النفسي للمتهم، وأكثر الأطباء النفسانيين المساعدين في التحقيقات ملمون بعلم اللغة، ولهم مرونة في ربطها مع الوقائع النفسية المصاحبة للجاني في استجوابه، أو ارتكابه للجريمة إن كان هو فاعلها.

➤ **اللسانيات التعليمية في الدراسات الجنائية:**

"هي عبارة عن سلسلة من الإجراءات يقوم بها عالم اللغة الجنائي لمعرفة اللغة الأم التي يتحدث بها شخص ما، وقد تستخدم هذه الإجراءات في استخراج أوراق الثبوتية كالجينية والجوازات وحالات قبول أو رفض طلبات اللجوء السياسي لدى بعض الدول"²⁷، فعلى الخبير اللغوي في هذه الحالة إتقان لغات ولهجات مختلف الدول حتى يتسنى له تحليل البيانات اللغوية بدقة، ومن ثم تقديمها إلى القضاء للحكم فيها.

➤ **اللسانيات التداولية:**

خصائص الخطاب التداولي في توجيه المتكلم إلى متلقٍ في سياق وظروف خاصة تجعله مسارا منهجيا تقوم عليه اللسانيات الجنائية في بعض من قضاياها، فنجد مثلا "الدعوى التي رُفعت ضد إحدى شركات التبغ في الولايات المتحدة الأمريكية، إثر عدم تحذيرها للمدخنين من أضرار السجائر بشكل كافٍ، فكان نص التحذير: "دخان السجائر يحتوي على

أول أكسيد الكربون، ما جعل الخبراء اللغويين يرون أن التحذير كسر مبدأ الكم في تقديم المعلومات الكافية للمدخن القارئ، وأن التحذير لم يرق إلى حده المنوط منه²⁸.

➤ اللسانيات التوليدية وتفكيك الرسائل الإرهابية:

توليد الجمل صعبة النطق من قبل المتحدث الأصلي للغة يصعب على مدعي إتقانها من الأجانب أن يتكلموا بها، وهذه الآلية تستخدم مثلاً في كشف الجواسيس الذين تعلموا جيداً مختلف اللغات قبل أن يرسلوا في مهمات سرية إلى البلدان الهدف، ومن أشهر القضايا في هذا الشأن قضية الجاسوس البريطاني (مستر همفر) الذي تعلم مختلف اللهجات العربية، وعندما دخل العراق تقرب من أحد الأئمة (يدعى الشيخ عمر الطائي)، والذي شك في لهجته ولون بشرته، ما جعل الجاسوس يدّعي أنه تركي الجنسية، فصدق الشيخ، وقال همفر في سرده للواقعة أن من حسن حظه عدم تقطن الشيخ إلى محابته بالقرآن الكريم، كما حدث له في تركيا حين اكتشف أمره من خلال صعوبة نطقه لمفردات القرآن²⁹، فالتوليد في اللغة إذن أداة منهجية تسهم بتزويد الأفراد والمؤسسات بطريقة متجددة لكشف الشبكات الدخيلة، أما العلاقات التحويلية للتشبيه والاستعارات والتسويق وأزمنة الفعل والظروف الزمانية والمكانية وغيرها في بعض الخطابات والرسائل الإجرامية والإرهابية، من خلال نقل الكلام من حقيقته للدخول في دائرة المجاز والخطأ اللغوي المتعمد بغية التشفير، فتمثل شفرات ينبغي على الخبير اللغوي أن ينتهج آليات التحويل بدقة لفك طلاسمها.

لا غنى لللسانيات الجنائية إذن عن الإطار المنهجي العام الذي تدرس من خلاله اللغة وتطبيقاتها، بكافة تفرعاته وآلياته، ومسوغ ذلك أن اللغة عصب الممارسة القانونية والقضائية، وما ينطبق عليها من تعدد منهجي ينطبق على الدراسات اللغوية الجنائية المتفرعة والمتنوعة، هذا التنوع الذي يجعل تطبيقات علم اللسانيات الجنائية ومواضيعه المعمقة تستند إلى التكامل مع مختلف مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية وفق انتقائية ناجعة.

3. تعدد المسارات المنهجية لللسانيات الجنائية في الوطن العربي: الأزمة والحلول

1.3. اتجاهات البحث في اللسانيات الجنائية عن اللغويين العرب:

إن المتتبع لمسار الأبحاث العربية في اللسانيات الجنائية منذ بداية ولوجها إلى البيئة العربية يلحظ اصطباغ معظمها بصبغة تعريفية مفاهيمية، مقابل بعض ما تجاوز منها التنظير إلى دراسات ميدانية تتحرى مدى شيوع هذا العلم أو ذياغ تسميته في الأوساط المنوطة منه، أما الدراسات التطبيقية لمجالات ومنهجيات هذا العلم على قضايا من صلب العدالة والتحقيقات في العالم العربي فنادرة الوجود.

بالتفصيل في دراسات متبني الاتجاه التعريفي التنظيري من الباحثين العرب، نجد ترجمات كل من: "مازن الوعر لبحث روجر شوي حول العلاقة بين اللسانيات من جهة والتحقيقات والقوانين من جهة أخرى"³⁰ (1991)، وكذا ترجمة الدكتور "ناصر الحقباني لكتاب الخبير اللساني جون أولسون (2008) بعنوان علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون"³¹، ومن الدراسات التعريفية بحث الدكتور "عبد المجيد عمر (2009) الذي عنونه بعلم اللغة الجنائي

نشأته وتطوره وتطبيقاته³²، والمطلع على هذا العمل يشهد بريادته في التأليف التعريفي بعلم اللسانيات الجنائية لا مجرد الترجمة له إذ تبنى عرضاً تقديمياً اعتمد فيه على المنهج التاريخي الوصفي، ومن الأعمال الشارحة للطابع النظري والإجرائي للسانيات الجنائية مقالاً الباحث اللبناني أنطونيوس نادر المنشوران (2019) والمعنونان بـ "اللسانيات الجنائية تحقيق العدالة عن طريق اللغة"³³، و"العلامة التجارية واللسانيات الجنائية"³⁴، كما تبرز دراسة "صالح بن فهد العصيمي في هذا التوجه التعريفي بالرواسي العلمية والمنهجية لهذا العلم في الأوساط العربية، إذ قدم دراسة (2020) في كتاب عنوانه بـ اللسانيات الجنائية تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها"³⁵، اعتمد فيه وصف وتحليل مجالات هذا العلم مشيراً إلى قلة الأعمال البحثية في هذا المجال ومن الترجمات الرائدة نجد "ترجمة الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز القرشي لكتاب مالكوم كولتهارد بعنوان مقدمة إلى علم اللغة الجنائي في علم الأدلة"³⁶ (2020)، والتي اعتمد فيها وصف وتحليل الأدلة اللغوية في بعض الأمثلة التوضيحية.

أما في الجزائر فقد مثل الاتجاه التعريفي بعض الباحثين في أعمالهم التي نذكر منها "دراسة الدكتورة سعيدة حمداوي (2022) المعنونة بـ: القانون في ميزان اللسانيات والصوتيات"³⁷، والتي ابرزت فيها دور منهج التحليل وفق المستوى الصوتي في تحقيق العدالة، وكذا "دراسة سعاد طعبة بعنوان: مقدمة في اللسانيات الجنائية وواقعها في العالم العربي"³⁸ (2022)، والتي تناولت وصفا لاستخدامات ومجالات هذا العلم، مستنتجة تأخراً في تطبيق منهجيات هذا العلم في الوطن العربي.

ثاني الاتجاهات تمثلها الأعمال التي حملت دراسات ميدانية ترصد مدى إلمام الفاعلين القانونيين والقضائيين وأهل اللغة بهذا العلم، بغية تسليط الضوء على أسباب التأخر في تطبيق المفاهيم المنهجية في اللسانيات الجنائية في تحقيقات وجلسات المحاكم ومراكز الأمن وحتى الجامعات والتي إحداها جهل كثير من هؤلاء الفاعلين لمرتكزات هذا العلم المنهجية، بل جهلهم لتسميته من الأساس، ولعل ما يحمل الريادة في هذا الاتجاه دراسة "الباحث أحمد نور الدين بالعربي بعنوان اللسانيات القضائية في الوطن العربي"³⁹ (2017)، حيث أجرى دراسة على خمسين شخصاً من القضاة وخمسين آخرين من المحامين من عشر دول عربية، مقدماً أسئلة حول مدى إلمام هؤلاء بعلم اللسانيات الجنائية ومدى تطبيقهم لمفاهيمه وإجراءاته في التحقيقات والجلسات القضائية، وكذا استعانته بالخبراء اللغويين من عدمها وغيرها من الأسئلة التي كانت الأجوبة عليها محبّطة إلى حد بعيد، فالسواد الأعظم منهم لا علم لهم بأصول هذا العلم ومناهجه، وإن كان عملهم يتقاطع بشكل غير واع مع بعض التطبيقات الإجرائية لهذا له.

من الدراسات الميدانية أيضاً ما جاء في مقال الأستاذة "الزهرة بوخاتمي المنشور (2021) والمعنون بـ اللسانيات القضائية في الجزائر بين الواقع والمأمول - الشرطة القضائية بسيدي بلعباس أنموذجاً -"⁴⁰، وأسئلتها التي طرحتها على أعوان الشرطة القضائية المعنيين بالتحقيقات في مختلف الجرائم، محاولة استقصاء مدى تطبيق منهج تحليل الخطاب اللغوي الذي يعد أحد المرتكزات المنهجية التي ترفد اللسانيات الجنائية وتعمل دورها في ميدان القانون، أما عن الأسئلة فتمحورت حول شروط الكفاءة المعتمدة لاختيار الشرطي المحقق، والصعوبات السياقية واللغوية المصاحبة لعملية التحقيق، وكذا التقنيات المنهجية اللغوية (إن وجدت) المتبعة في تحليل أقوال المتهمين، والاستنتاجات كانت ذاتها: لا

تعاون بين الجهات القضائية والقانونية والأوساط الأكاديمية المعنية بتدريس هذا العلم، والنتيجة قصور تطبيقي واضح له في بيئتنا.

أما ثالث التوجهات والذي يكرس تطبيق بعض الباحثين للمفاهيم المنهجية لعلم اللسانيات الجنائية على عينات لقضايا ومرافعات حقيقية، فتعداد الدارسين الذين تبنوه قليل جداً، ومن أبرز البحوث في هذا الشأن "دراسة للباحث السعودي جمال جار الله القعوبى بعنوان اللسانيات الجنائية ودورها في التحقيقات وكشف الجريمة: دراسة في ضوء المنهج السردى التحليلي"⁴¹ (2025)، والتي سعى من خلالها إلى تقديم أدوات تحليلية قادرة على زيادة الدقة في تقييم الأدلة من خلال تبني منهج تحليلي سردي يكشف عن البنى الخفية المعقدة في أقوال المتهم، حيث تناول قضية جنائية اشتهرت في أمريكا في خمسينات القرن العشرين، أُعدم على إثرها شخص يدعى "ديريك بنتلي"، مستعيناً بأدوات تحليلية منهجية مساعدة عدة منها التداولية وتحليل الخطاب والتحليل السردى وتحليل هوية المؤلف والبصمة اللغوية، محاولاً تحقيق تكامل منهجي فيما بينها للوصول إلى الحقائق الدقيقة.

ومن الأعمال التطبيقية أيضاً نذكر "دراسة الباحثة منتهى مجيد عجيل التي عنونها ب: اللسانيات الجنائية دراسة في المفاهيم والمجالات والإجراء التطبيقي: عينات في جانيات ذي قار"⁴²، والتي اختارت فيها 5 قضايا مختلفة تناولت أقوال المتهمين وفق انتقائية منهجية لسانية حسب الاقتضاء، مجسدة السمة البينية التي تتميز بها تطبيقات علم اللسانيات الجنائية.

2.3. الفجوة المنهجية للسانيات الجنائية في الوطن العربي وحلولها:

أ- الأزمة:

من خلال تقصي الدراسات التي تناولت واقع اللسانيات الجنائية في الوطن العربي، يُلاحظ توافق معظمها في الاكتفاء بمعالجة سياقية مؤسسية لأزمة تلقّيها وتفعيل دورها، مع محاولات تقديم حلول عامة للهيئات الوصية، مقابل شبه انعدام لتشخيص موضوعي ومنهجي يُعنى بتناول الباحثين العرب لتطبيقات هذا العلم بميادينه ومساراته المنهجية، فالمعلوم أن الجهود المؤسسية نادرة ولا تتساقط فيها بين الهيئات المعنية، وذات الصورة ترتسم حين يتعلق الأمر بجهود الباحثين العرب الفردية التطبيقية، وعلى إثر هذا الاختلاف في التوجهات المنهجية، والذي طبع الدراسات التي تفعل تطبيقات ومناهج هذا العلم ميدانياً وتفرض له وجوداً يستدعي الاستعانة الرسمية به، تبرز أزمة منهجية ترسو جنباً إلى جنب مع الأزمة المؤسسية والسياقية.

إن جوهر الفجوة المنهجية في معظم الدراسات العربية حسبنا يكمن في تعدد اتجاهات الباحثين وأيديولوجياتهم من خلال اختلاف زاوية تناول كلّ منهم لمواضيعها أو موضوع منها في كل مرة من جهة، وكذا فشل التعامل مع التعدد المنهجي والسمة البينية في تطبيقات هذا العلم من جهة أخرى، فالدراسات التعريفية والشارحة لن تقدم المرجو منها إلا إذا سبر أصحابها أغوار محاضر اعترافات المتهمين ونصوص الأحكام القضائية وغيرها من خطابات القضاء والقانون، دون انتظار قرارات رسمية بتفعيل دور خبراء اللغة في تحقيق العدالة.

تواجه اللسانيات الجنائية في الوطن العربي إذن تحدياً قوامه معركة فرض الوجود وإثبات أن "اللغة ليست وعاءً محايداً للأفكار، بل هي مسرح الأحداث ذاتها"⁴³، فعدم تجاوز أسئلة الماهية والمجالات النظرية إلى تحليل بيني للنصوص ومنتقى للمنهج المناسب في كل مرة، يجعل الواقع يراوح مكانه، أما غزارة الدراسات التطبيقية فتجعل الاستعانة بهذا العلم مطلباً ملحاً لدى الهيئات الفاعلة لا مجرد خيار قوامه مفاهيم تنظيرية مُنَحَفَظَةٍ على تطبيقها، أو عدم إدراك أي وجود لها من الأساس، وهذا لا يتأتى إلا بمرونة بحثية تراعي تكامل مناهج اللسانيات الجنائية، "فالقوة الحقيقية للعلم لا تكمن في أدواره المنفصلة بل في تضافرها كنظام تحليلي يبدأ بكشف الهوية، ثم ينتقل لكشف المقاصد، وينتهي بتقييم البينية الحجاجية بأكملها"⁴⁴، نفس المرونة البحثية التي تسهب في انتقاء المنهج المناسب حينما يتعلق الأمر بالتخصص الموضوعي الدقيق غير البيني في إحدى القضايا.

حريّ بالباحثين والخبراء اللغويين إذن خوض غمار تحدٍّ جديد أساسه مرونة منهجية تواكب زُبُقية المستويات اللغوية في خطابات القانون والقضاء ودقة البصمات الصوتية واختلاف الأساليب، "فكثير من الكتابات اللسانية العربية ألصق ما تكون بصفة العشوائية والانتقائية المفرطة وهي غير قائمة على منهج مدروس ومخطط وإنما تعتمد أساساً على الشخص وذوقه واهتمامه"⁴⁵، وتجاوز ذلك لا يتأتى إلا بالتنسيق وتوحيد الجهود المنهجية.

ب- الآليات المنهجية لتجاوز قصور اللسانيات الجنائية في الوطن العربي (الحلول):

مكامن العلة التي رصدناها رسمت ملامح قصور منهجي مَيَزَ واقع اللسانيات الجنائية في البيئة العربية، ما يستدعي جملة من الإجراءات التي على المؤسسات المعنية والأفراد الباحثين اتباعها على الشكل الآتي:

➤ **جماعياً ومؤسسياً:**

- إنشاء مدونة أو مدونات لغوية جنائية تمثل قاعدة بيانية رصينة يُرجع إليها في مختلف الدراسات والقضايا الخاصة بعلم اللسانية الجنائية.
- التنسيق بين الدارسين في المجال وإقامة شراكات بحثية بين مؤسساتهم الأكاديمية التي ينتمون إليها.
- إنشاء تخصصات قائمة في كليات اللغات والحقوق على مستوى الجامعات (خاصة الماجستير)، وفتح مشاريع دكتوراه تعنى بالبحث في علم اللسانيات الجنائية وتطبيقاته.
- تجاوز النظرة الاختزالية للمجال والتسليم بتفرعه وقدرته على معالجة مختلف القضايا.
- إقامة دورات تكوينية لرجال شرطة التحقيقات والقضاة والمحامين لتعريفهم بمفاهيم هذا العلم وتطبيقاته وأهميته في الحقل القانوني والقضائي.
- إقامة شراكات بين الجامعات والهيئات الأمنية والقضائية لتبادل الخبرات والتنسيق والتكوين في كنف هذا العلم قصد الاستفادة القصوى منه.
- تعزيز عقد الملتقيات والندوات العلمية المعالجة لمواضيع هذا العلم.
- تأسيس منظمة بحثية عربية موحدة لللسانيات الجنائية، تضم باحثين من كافة الأقطار العربية لتوحيد الدراسات والبحوث في هذا المجال.

- الاستعانة بالخبراء اللغويين في كافة مراحل التحقيقات.

➤ فرديا (على مستوى مناهج الدراسة لدى اللغويين المتخصصين):

- الاستعانة بتقنيات التحليل اللغوي في اللسانيات الحاسوبية (لسانيات المتون) في القياس الأسلوبي وتحليل الخطاب مثل "برمجيات (Web Crawling techniques)، والتي تتيح فرصا لجمع نصوص لغوية تقدر بملايين الكلمات ومعالجتها للاستفادة من نتائجها في توفير تفسيرات أكثر وضوحا للتصرفات اللغوية لأصحاب النصوص المختلفة"⁴⁶، وهذا ما يساعد في تحليل البصمة اللغوية.

- تحليل بعض كلمات اللهجات العامية المستعملة في الخطاب الفصيح لمؤلف ما لأنها دالة في كثير من الأحيان على هوية صاحبها.

- تقديم دراسات حول كيفية توظيف التحليل النقدي في كشف الأيديولوجيا الخفية لمختلف قضايا الأمة وخطاباتها، كنصوص الإرهابيين ودعاة الحروب الأهلية والانقسامات (وهذا من صميم قضايا الأمة العربية في الوقت الراهن)، ما يفعل دور النقد الثقافي والاجتماعي جنبا إلى جنب مع اللسانيات الجنائية في معالجة قضايا العالم العربي.

- الاستعانة ببرامج مطورة في الكشف عن الانتحال والسرقات العلمية كبرنامج "Ithentictae" و "Writecheck" ومزاوجتها مع آليات تحديد هوية المؤلف المفاهيمية.

- تفعيل مفاهيم علم النفس في التقييم النفسي لرسائل التهديد وإسناد التأليف والتحليلات النفسية لشهادات الشهود، والرافد في ذلك علم النفس الجنائي.

- الاستعانة بأجهزة وبرامج تحليل الذبذبات الصوتية (Spectrograph/Praat) ومقارنة نتائجها مع تحليلات الخبير اللغوي في رصده لمخارج الحروف واللحن واللكنة التي تحدد بيئة المتحدث الجغرافية.

- الابتعاد عن الأيديولوجية والانغلاق اللهجي، إذ على الباحثين العرب دراسة وإتقان مختلف اللهجات العربية قصد تسهيل التواصل مع باقي باحثي الوطن العربي، وبالتالي تذليل العقبات في مسألة توحيد الجهود.

- التحليل المتعدد لمختلف القضايا واعترافات المتهمين وملابسات الجرائم وسياقاتها، قصد تكوين قاعدة منهجية تمد الهيئات والخبراء والطلبة بجميع تطبيقات اللسانيات الجنائية منهجيا وميدانيا.

لا شك أن معظم هذه الآليات الإجرائية المنهجية قد يستعصي تطبيقها في ميدان اللسانيات الجنائية بالصورة المرجوة، لكن توزيع الجهود في تقديم بحوث تطبيقية منهجية للموضوعات سألقة الذكر سيجعل من الأمر أكثر تبسيطا شيئا فشيئا، لتقدم آليات فعالة إلى الخبراء اللغويين والجهات الأمنية والقضائية بغية النهوض بعلم اللسانيات الجنائية وتطبيقاته في العالم العربي.

4. خاتمة:

قطعت اللسانيات الجنائية أشواطاً هامة في تكريس تكاملها مع قضايا الجرائم ووقائعها اللغوية في حقل القانون والقضاء من خلال الاستعانة الميدانية الفعلية بها في البيئة الغربية، أما في عالمنا العربي فتعرف تأخراً جلياً في تفعيل

- مناهجها وموضوعاتها في الأوساط الأكاديمية والأمنية والقضائية، والسببان أحدهما منهجي والآخر تحكمه نزعة توجّه في الدراسة، ما جعل بحثنا يسهب في تشخيص أزمة المنهج والاتجاهات في العالم العربي وينشد تقديم حلول رأيناها مناسبة لإرساء لسانيات جنائية عربية لها حضورها الفعلي أكاديميا وقانونيا وقضائيا، لنخلص في الأخير إلى ما يلي:
- اللسانيات الجنائية علم رائد في تطبيقات اللغة القضائية والقانونية، ومكانته ذات أهمية متزايدة والحاجة إلى تطبيقاته الميدانية صارت أكثر من ضرورة.
 - التعدد المنهجي الذي يميز اللسانيات التطبيقية ينعكس على مناهج اللسانيات الجنائية ويكسبها تنوعا منهجيا يساعدها في تحليل مختلف القضايا المرتبطة باللغة في حقل القانون والمساهمة في تحقيق العدالة.
 - التأخر الحاصل في الاستعانة بعلم اللسانيات الجنائية في الوطن العربي مرده تفاعل الباحثين المحتشم مع مفاهيم هذا العلم من جهة، واكتفاء معظم الدراسات المتخصصة في اللسانيات الجنائية بالتظهير من جهة أخرى، مع بعض الدراسات الميدانية والتطبيقية على قلتها.
 - قلة الدراسات المنهجية التطبيقية العربية المتخصصة في كل مجال لسانی جنائي على حدة جعل من الصعب جمعها في متون متكاملة تفرض وجود هذا العلم في الوطن العربي أكاديميا وقانونيا وقضائيا.
 - الجهود المؤسسية التي يمكن أن تنبري لها هيئات الأمن والقضاء والجامعات بإمكانها تحقيق قفزة نوعية في نشر مفاهيم وتطبيقات هذا العلم في الوطن العربي من خلال قرارات شجاعة تثبت هذا العلم في المقررات والمناهج الأكاديمية والقضايا القانونية.
 - على الموضوعات البحثية أن تتحوّ منحىً منهجياً آخر في دراسة تطبيقات مناهج اللسانيات الجنائية، من خلال تحليل مختلف الخطابات القانونية واعترافات المتهمين بشكل متكرر وفق المنهج المناسب في كل مرة لتحقيق ثراء علمي يجعل الاستعانة بعلم اللسانيات الجنائية مطلبا ملحا لا مجرد خيار.

5. الهوامش والإحالات:

- 1- صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 29.
- 2- عنتر صليحي عبد اللاه، طبيعة علم اللغة الجنائي، قراءة في ثلاث قضايا في تحقيق نسبة النص، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مج1، ع9، 2019، ص 1311.
- 3- رمزي منير بعلكي، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص 196.
- 4- Asher, H.E.E and simpson G.M (Eds), the encyclopaedia of language and linguistics, Oxford pereganon, 1994, p12.
- 5- Kuposov, Forning the database ob verbl Equivalents of emotional state « Fear » XIII Session of Russia Acoustics soci-ety, 2003, p06.

- 6- أنطونيوس نادر، اللسانيات الجنائية، تحقيق العدالة عن طريق اللغة، منصة معنى الثقافية، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2026/05/03، ص 3-4.
- 7- عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي، نشأته وتطوره، وتطبيقاته، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مج23، ع45، جامعة نايف الأمنية في الرياض، 2008، ص 278.
- 8- ينظر: روجر شوي، اللسانيات ودورها في التحقيقات والقوانين الجنائية، ترجمة: د. مازن الوعر، بحث منشور في مجلة التواصل اللساني، مؤسسة العرفان للاستشارات التربوية والتطوير المهني، مج3، ع2، 1991.
- 9- ينظر: جون أولسون، علم اللغة القضائية مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، ترجمة: د. محمد بن ناصر الحقباني، جامعة الملك سعود النشر العلمي والمطابع، 2008، ص 16.
- 10- عبد المجيد الطيب عمر، المرجع السابق. ص 273-299.
- 11- ينظر جون أولسون، المرجع السابق، ص 4، 3، 5.
- 12- محمد صلاح الدين مجاور وفتحي عبد المقصود الديب، المنهج المدرسي، أسسه وتطبيقاته التربوية، دار القلم، الكويت، ط1، 2000، ص 585.
- 13- علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية-الأساسيات والتقنيات والأساليب، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2008، ص 14.
- 14- ينظر، عبد المجيد علي عابدين، مزالق في طريق البحث اللغوي والأدبي وتوثيق النصوص، دار النهضة العربية، بيروت، ص 44.
- 15- تمام حسان، المرجع السابق، ص 58.
- 16- المرجع السابق.
- 17- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات والقانون: بحوث وترجمات، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، 2022، ص 79.
- 18- آدم وهيب النداوي وهشام الحافظ، تاريخ القانون، العاتك، القاهرة، مصر، 2007، ص 6.
- 19- ينظر، عبد المجيد الطيب عمر، المرجع السابق، ص 282.
- 20- ينظر، مالكوم كولتهارد واليسون جونسون وديفيد رايت، مقدمة إلى علم الجنائي، اللغة في علم الأدلة، ترجمة: عبد الرحمن عبد العزيز القرشي، مركز النشر العلمي، المملكة العربية السعودية، ط1، 2019، ص 181-183.
- 21- موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وكالة وفا، تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/04.
- 22- ينظر، مالكوم كولتهارد واليسون جونسون وديفيد رايت، المرجع السابق، ص 190.
- 24- عبد المجيد الطيب عمر، المرجع السابق، ص 286.
- 25- أنطونيوس نادر، المرجع السابق، ص 11.

- 26- المرجع السابق، ص 11
- 27- عبد المجيد الطيب عمر، المرجع السابق، ص 288.
- 28- ينظر، مالكوم كولتهارد واليسون جونسون وديفيد رايت، المرجع السابق، ص 200-201
- 29- ينظر، مذكرات مستر همفر، الجاسوس البريطاني في البلاد الإسلامية، ترجمة د: ج، خ، دار الفنون، بيروت، لبنان، 2005، ص 53.
- 30- روجر شوي، اللسانيات ودورها في التحقيقات والقوانين الجنائية، ترجمة مازن الوعر، مجلة التواصل اللساني، مؤسسة العرفان للاستشارات التربوية والتطوير المهني، مج 3، ع 2، 1991، ص
- 31- جون أولسون، المرجع السابق.
- 32- عبد المجيد الطيب عمر، المرجع السابق.
- 33- أنطونيوس نادر، المرجع السابق.
- 34- أنطونيوس نادر، العلامة التجارية واللسانيات الجنائية، منصة معنى، 2020 ثم الاطلاع عليه يوم 07-05-2026.
- 35- صالح بن فهد العصيمي، المرجع السابق.
- 36- ينظر، مالكوم كولتهارد واليسون جونسون وديفيد رايت، المرجع السابق
- 37- سعيدة حمداوي، القانون في ميزان اللسانيات والصوتيات، مجلة القانون والعلوم البيئية، 2022، ع 01، ص 162-177.
- 38- سعاد طعبة، مقدمة في اللسانيات الجنائية وواقعها في العالم العربي، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 09، ع 05، 2022، ص 48-62.
- 39- أحمد نور الدين بالعربي، اللسانيات القضائية في الوطن العربي، مجلة الأثر، ع 29، 2017، ص 43-50.
- 40- الزهرة بوخاتي، اللسانيات القضائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، الشرطة القضائية بسيدي بلعباس أنموذجا، مجلة التعليمية، مج 12، ع 02، 2022، ص 238-255.
- 41- جمال جار الله القعوبوي، اللسانيات الجنائية ودورها في التحقيقات وكشف الجريمة: دراسة في ضوء المنهج السرد التحليلي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مج 41، ع 02، 2025، ص 169-183.
- 42- منتهى مجيد عجيل، اللسانيات الجنائية دراسة في المفاهيم والمجالات والإجراء التطبيقي: عينات في جنيات ذي قار، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، 2026، ص 656-677.
- 43- جار الله القعوبوي، المرجع السابق، ص 181.
- 44- المرجع السابق، 181
- 45- باكلا محمد حسن، النظام الصوتي والصرفي في اللغة العربية، دراسة للفعل في اللغة المحلية في مكة المكرمة، مكتبة لبنان ناشرون، 1979، ص 1.

46- بندر بن سبيل الشمري، اللسانيات الجنائية: أبعادها التطبيقية وأثرها في تحقيق العدالة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023، ص 228.